جمهورية مصر العربية

تقييم مشروع المرأة المعيلة
دراسة استطلاعية على محافظتي البحيرة وأسيوط

إعـــداد
الدكتور أحمد عبد الموجود

إشـــراف وتحريـــر

الدكتورة نجـوى الفـوال الدكتورة أمـــال هـــلال

الطبعة الأولى
٢٠١١

المجلس القومى للمرأة
e-mail:ncw@ncwegypt.com
Website: www.ncwegypt.com

- عنوان الكتاب :

تقييم مشروع المرأة المعيلة

دراسة استطلاعية على محافظتى البحيرة وأسيوط

إعداد :

د. أحمد عبد الموجود

إشراف :

د. نجوى الفوال .

د. أمال هلال

الطبعة الأولى : ٢٠١١

قائمة المحتويات

تقـــديـــم	٥
المقدمـــــة	٧
الفصل الأول : الإطار المنهجى للدراسة	٩
الفصل الثانى : تقييم مراحل تنفيذ المشروع	٢٧
الفصل الثالث : تحديد العوامل الفاعلة لنجاح أو تعثر المشروع	٣٥
الفصل الرابع : آثار المشروع على المستفيدات والمجتمع المحلى	٥٣
الخاتمـــــة	٥٩

تقـديـــم

مرت عشر سنوات على إنشاء المجلس القومي للمرأة ، ويعتبر التوثيق للجهود التي بذلت هو الركيزة الأساسية لوقفة مع النفس ننظر فيها إلى ماتحقق ونرصد الواقع ونتطلع إلى التطوير .

قام المجلس القومي للمرأة بتوثيق ما تم من جهود لتحقيق كل تكليف من التكليفات الواردة بالقرار الجمهوري المنشئ له متطلعاً إلى أداء أفضل يلبي توجيهات الدولة التى تحرص على دعم حقوق المرأة الدستورية والإنسانية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ٠٠٠ المظلة التي يحتمي تحتها كل مواطن على أرض مصر .

وللتاريخ فإن حرص المجلس القومى للمرأة على دعم قدراته ومتابعة دقيقة لإنجازاته من خلال فكر يسعى دائماً نحو الأفضل ٠٠٠ هو قوة الدفع الأساسية للمجلس ولجانه وفروعه بالمحافظات .

ويقدم هذا الكتيب دراسة استطلاعية لتقييم نتائج مشروع ''رعاية المرأة المعيلة'' في كل من محافظتي البحيرة وأسيوط ٠٠ وذلك تمهيداً لإجراء تقييم شامل لكافة الجمعيات التي نفذت هذا المشروع للخروج بأهم السلبيات والإيجابيات وبما يمكن المجلس من التطوير المستمر لأدائه في كافة الأنشطة والمشروعات .

أ.د. فرخندة حسن

أمين عام المجلس القومي للمرأة

مقدمـــة

تأتى هذه الدراسة فى إطار حرص المجلس القومي للمرأة الدائم على النهوض بأوضاع المرأة فى مصر وفى مقدمتها الأوضاع الاقتصادية، خاصة للفئات الأكثر فقراً ومن أهمها بلا شك المرأة المعيلة لأسرتها. وقد سعى المجلس من خلال هذا المشروع إلى المساهمة فى رفع قدرات هذه المرأة وتمكينها اقتصادياً من خلال بعض المشروعات الصغيرة التى يمكن أن تسهم- ولو جزئياً- فى حل مشكلاتها الاقتصادية وتحسين أوضاعها الاجتماعية.

وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع فى أواخر عام ٢٠٠٢ من خلال اختيار بعض الجمعيات ذات النشاط المجتمعي الملحوظ، والتي تم تدريب قياداتها -من قبل المجلس- على إدارة مثل هذه المشروعات، حيث يتم منح هذه الجمعيات (والتي بلغ عددها ٤١ جمعية فى عشرين محافظة) منحة مالية حسب عدد المستفيدات المقترح من قبل كل جمعية، على أن تقوم الجمعية بتوزيع هذه المنحة فى صورة قروض للمرأة المعيلة يتراوح مبلغها ما بين ٧٥٠ - ١٥٠٠ جنيهاً حسب نوع المشروع، ويتم من خلال الأقساط الشهرية لسداد هذه القروض منح قروض جديدة لمستفيدات أخريات- أو لنفس المستفيدات أحياناً- من أجل المساهمة فى حل مشكلات النساء المعيلات لأسرهن، وبالتالي يستمر المشروع فى أداء دوره المجتمعي المطلوب.

وقد أسهم هذا القرض فى إقامة مشروعات صغيرة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وتم تحديدها حسب عدة معايير، من أهمها رغبة المستفيدة وقدراتها واحتياجات المجتمع المحلى، أو تطوير مشروع قائم بالفعل من خلال زيادة نشاطه

أو التغلب على الصعوبات التى تواجهه لضمان استمراريته، وذلك بهدف توفير مصدر دخل للمرأة يساهم فى توفير احتياجات الأسرة.

وفى هذا الإطار تأتى أهمية هذه الدراسة التى تحاول التعرف على مدى استفادة المرأة المعيلة من هذا المشروع، وتحديد أهم المشكلات التى واجهتها، وسبل التغلب عليها، وذلك من خلال تقييم شامل لجوانب المشروع المختلفة. ولتحقيق ذلك فقد تم اختيار محافظتين- كمرحلة أولى - لتقييم المشروع بهما من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، وكذلك من وجهة نظر القائمين على المشروع والجمعية المنفذة له.

ويتضمن هذا التقرير فى فصله الأول : الإطار المنهجى للدراسة، ثم يتناول الفصل الثانى : تقييماً لمراحل تنفيذ المشروع. وبعد ذلك يحاول الفصل الثالث: تحديد العوامل الفاعلة التى أثرت على نجاح أو إخفاق وتعثر المشروع. ثم يرصد الفصل الرابع : آثار المشروع على كل من المستفيدات والمجتمع المحلى.

الفصل الأول

الإطار المنهجى للدراسة

يعرض هذا الفصل للإطار المنهجى للدراسة الميدانية، متناولاً تحديد أهداف هذا التقييم، وأدوات جمع البيانات، مع عرض للعينة وأسلوب اختيارها وخصائصها، ثم يقدم وصفاً لمجتمع البحث.

أولاً- أهداف الدراسة :

فى إطار السعي نحو تقييم مشروع المرأة المعيلة، تحددت أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

١- رصد مدى نجاح الجمعية فى تطبيق أهداف المشروع.

٢- مدى ملاءمة المشروعات المنفذة لطبيعة المجتمع المحلى ولقدرات المرأة المعيلة.

٣- رصد أهم التسهيلات أو المعوقات التى انعكست على نجاح أو تعثر المشروعات المنفذة من قبل المرأة المعيلة.

٤- مدى استمرارية المشروع بالنسبة للمرأة المعيلة والجمعية المنفذة له.

٥- التعرف على أهم الآثار التى ترتبت على المشروع العائدة على المرأة المعيلة وأسرتها.

٦- الوصول إلى أهم المقترحات التى تسهم فى استمرار المشروع بشكل عام، والمشروعات التى تنفذ فى إطاره من أجل رفع قدرات المرأة المعيلة وتمكينها اقتصادياً.

ثانياً - الإجراءات المنهجية :

١- مجتمع الدراسة

تقتصر الدراسة الراهنة على تقييم المشروع بمحافظتى البحيرة وأسيوط (كمرحلة أولى)، وتمثل نسبة المستفيدات من المشروع بهاتين المحافظتين ١١٪ من إجمالى المستفيدات على مستوى الجمهورية، حيث تمثل البحيرة ٤,٧٪، وأسيوط ٦,٣٪. وقد تم اختيار عينة قدرها ١٠٪ من المستفيدات فى كل محافظة روعى فيها تنوع أحوالهن الاجتماعية، وتنوع المشروعات المنفذة، بحيث يمثلن أكبر قدر من المستفيدات، وقد بلغ إجمالى العينة المختارة (٧٠) مستفيدة. وقد تم تنفيذ المشروع فى إطار كل محافظة من خلال إحدى الجمعيات النشطة، والتي تمثلت في محافظة البحيرة فى «جمعية أم القرى للخدمات الإنسانية والتنمية الاجتماعية بقرية صيرة»، مركز كفر الدوار. أما فى محافظة أسيوط فتمثلت فى «جمعية تنمية المجتمع بديروط الشريف» وهما من الجمعيات النشطة فى مجال تنمية المجتمع من ناحية تنوع وكفاءة الأنشطة بهما، إلى جانب امتداد نشاطهما إلى قطاعات كبيرة من المجتمع خارج نطاق القرية وخاصة جمعية أم القرى، وهو ما سعينا إلى التأكد منه فى إطار هذه الدراسة.

٢- أدوات جمع البيانات

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام عدة أدوات منهجية أهمها:

أ- **المقابلة الفردية والجماعية:** والتي تم من خلالها مقابلة المستفيدات من المشروع للتعرف على آرائهن فى مختلف جوانب المشروع، ومقترحاتهن حول سبل تطويره واستمراره. وكذلك مقابلة القائمين على المشروع

والمسئولين عن الجمعية للتعرف على آرائهم حول نفس الموضوعات.

ب- الملاحظة المباشرة: والتي تم استخدامها أثناء عقد المقابلات للتعرف على أوضاع المشروع فى الوقت الراهن، والدور المجتمعي للجمعية من خلال حركة النشاط الذي تقوم به في إطار المجتمع المحلى.

ج- دليل دراسة الحالة: والذي تم استخدامه خلال المقابلات الفردية والجماعية، سواء مع المستفيدات أو مع القائمين على المشروع، حيث تم تصميم دليلين أحدهما للمرأة المعيلة، والآخر للقائمين على المشروع والمسئولين بالجمعية.

ثالثاً - توصيف الجمعيات المنفذة للمشروع :

تعد الجمعيات الأهلية من أهم الآليات الوسيطة لدعم المشاركة المجتمعية، والعمل على استمرار ونجاح المشروعات التى تنفذ من قبل أفراد المجتمع المحلى. لذا فقد تم اعتماد المشروع للتنفيذ- فى إطار هاتين المحافظتين- على جمعيتين لتنمية المجتمع المحلى، وتحاول الدراسة أن ترصد مدى ملاءمتهما لتنفيذ هذا المشروع.

١- جمعية أم القرى للخدمات الإنسانية والتنمية الاجتماعية :

بدأ نشاط هذه الجمعية عام ١٩٩١ لخدمة أبناء قرية صيرة وتوابعها والبالغ عددهم ٣٥ ألف نسمة. وفى خلال هذه الفترة امتد نشاط الجمعية إلى كثير من القرى الأخرى بمركز كفر الدوار، مما دفع القائمين على الجمعية للتفكير فى إنشاء فروع أخرى لها بالقرى والمراكز المجاورة، بالإضافة لمساعدة الراغبين فى إنشاء جمعيات شبيهة بهذه القرى.

والجمعية عبارة عن مبنى مكون من ثلاثة طوابق على مساحة ٥٧٠م٢، وبها إمكانيات عديدة للتوسع مستقبلاً. ويبلغ عدد أعضاء مجلس إدارتها (٧) أعضاء منهم سيدة، كما يبلغ عدد أعضاء الجمعية العمومية ٦٦٧ عضواً منهم ٢٤٧ سيدة، وبالجمعية لجنة للمرأة - وهى إحدى الشروط الواجب توافرها فى الجمعيات المنفذة للمشروع - تضم ٥ أعضاء منهم ٣ سيدات، بالإضافة إلى ١٢ متطوعة، و٤٢ موظفاً منهم ٣٠ سيدة يعملن فى الأنشطة المختلفة للجمعية، ومن أهمها الحضانة، النادي النسائي، مشغل الفتيات، المستوصف الطبي، معمل الحاسب الآلي، مركز الإرشاد والتوجيه، محو الأمية، مساعدة وكفالة الأيتام، بالإضافة إلى مشروع القروض المتناهية فى الصغر بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي (بتمويل قدره مليون جنيه)، ومشروع الأسر المنتجة مع المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع (بتمويل قدره ٥٠٠ ألف جنيه)، وأخيراً مشروع المرأة المعيلة (بتمويل قدره ١٨٠ ألف جنيهاً).

ومن أهم إنجازات الجمعية التى تدل على اتساع أنشطتها، مشروع إنشاء الشبكة الداخلية للصرف الصحي بالقرية بتكلفة قدرها ٣٠٠ ألف جنيه تحملها بالكامل أبناء القرية. كما يتوفر بالجمعية منفذ لصرف المعاشات لأهالي القرية (المعاشات التأمينية والضمانية). وللجمعية شبكة علاقات قوية بالجهات الحكومية والأهلية التى يمكن أن تساعد فى حل مشاكل أبناء القرية ومساعدتهم مثل بنك الطعام، ودار الأورمان. وتتنوع مصادر تمويل الجمعية مابين الموارد الذاتية التى تدرها المشروعات التى تنفذها الجمعية (مثل الحضانة، والسنترال، والمستوصف)، والدعم الحكومي (الإعانات الدورية)، وتمويل الجهات

المانحة مثل المجلس القومي للمرأة، والصندوق الاجتماعي، والمؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى تبرعات أهل الخير.

وتمتاز الجمعية بالخبرة الواسعة فى إدارة مشروعات القروض من خلال تجاربها السابقة وأولها مشروع المرأة المعيلة، ثم مشروع القروض المتناهية الصغر لتحسين الدخل، ثم مشروع قروض الأسر المنتجة. وقد استفادت الجمعية إلى حد كبير من الخبرة التى حصلت عليها من خلال التدريب الذي قدمه المجلس القومي للمرأة لبعض أعضاء مجلس الإدارة قبل تنفيذ مشروع المرأة المعيلة، بجانب الخبرة التى حصلوا عليها خلال مراحل المشروع المختلفة فى الحصول على مشروعات شبيهة مازالت مستمرة حتى الآن.

وفى ضوء الشروط التى وضعها المجلس القومي للمرأة في الجمعيات المنفذة للمشروع يمكن القول بأن هذه الشروط تتوافر كاملة فى جمعية أم القرى، خاصة من حيث توافر القدرات والخبرات الإدارية والفنية، والتوسع فى تقديم الخدمات للمجتمع المحلى، والانضباط المالي الذي يتوافر في وجود ٧ حسابات بنكية للجمعية حسب المشروعات التى تقوم بتنفيذها، وتوافر السجلات الخاصة بكل مشروع، وفى الواقع تمتاز هذه الجمعية بالقدرة على توثيق أنشطتها بشكل دقيق، والسمعة الجيدة فى المجتمع، وهو الأمر الذي ساعد على منح الجمعية لأنواع مختلفة من القروض لتخدم جميع فئات المجتمع نتيجة تعدد مصادر تمويلها.

وعلى الجانب الآخر يجب أن نشير إلى أهم النقاط التى يمكن أن تحد من جهود هذه الجمعية وهى اعتمادها فى مختلف أنشطتها على شخص واحد وهو الأمين

العام للجمعية، مما يعرض أنشطتها للتوقف فى حالة غيابه لأي سبب؛ لذا يتطلب الأمر تدريب كوادر جديدة مساندة له لضمان استمرارية نجاح هذه الجمعية.

٢- جمعية تنمية المجتمع بديروط الشريف

وهى من الجمعيات ذات التاريخ الطويل فى مجال خدمة وتنمية المجتمع المحلى، وقد بدأ نشاطها عام ١٩٦٦ لخدمة أبناء قرية ديروط الشريف وتوابعها والبالغ عددهم حوالي خمسين ألف نسمة، ولا تخدم الجمعية القرى المجاورة نظراً لاتساع نطاق عملها وكثرة عدد سكان القرية بالنسبة للقرى المجاورة، فضلاً عن وجود جمعيات أخرى بهذه القرى.

ومقر الجمعية عبارة عن ثلاثة مباني متلاصقة، أهمها وأكبرها «المجمع المتكامل لخدمات الأسرة والطفولة». وتبلغ مساحة المباني الثلاث حوالي الفدانين، وبها إمكانيات للتوسع وهو ما يتم الآن من أجل إقامة نادى للمسنين بالجمعية مازال تحت التأسيس. ويبلغ أعضاء مجلس الإدارة ١١ عضواً جميعهم ذكور، فى حين يبلغ أعضاء الجمعية العمومية ١٨١ عضواً منهم ٣٥ من الإناث، ولا توجد بالجمعية لجنة للمرأة، وهى إحدى الشروط غير المتوافرة بالجمعية لتنفيذ المشروع. وبالجمعية ثلاثون موظفاً نصفهم من الإناث.

ومن أهم أنشطة هذه الجمعية حالياً دار للحضانة تضم ٣٠٠ طفل، ومكتبة عامة وصالة ألعاب رياضية، وقاعة أفراح، ونادى الكمبيوتر، ومشغل للفتيات، ومكتب توجيه واستشارات أسرية، والنادي النسائي، و فصول محو الأمية،

وحديقة الطفل ونادى الطفل، ولجنة للمصالحات، بالإضافة إلى المشروعات التمويلية وهى مشروع المرأة المعيلة (بتمويل قدره ١٣٨ ألف جنيهاً)، ومشروع تنمية المرأة الريفية (بتمويل قدره ١٦,٥٠٠ ألف جنيه) و مشروع القروض المتناهية فى الصغر بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي (بتمويل قدره ٥٠٠ ألف جنيه)، ومشروع الحد من الفقر (بتمويل قدره ٥٠٠ ألف جنيه) ومشروع القروض الدوارة بالتعاون مع مؤسسة التكافل الاجتماعي بأسيوط (بتمويل قدره ١٠٠ ألف جنيه).

ومن الأنشطة الأخرى التى قامت بها هذه الجمعية توصيل المياه والكهرباء بالمجان إلى منازل الأسر الفقيرة ضمن مشروع الحد من الفقر، وتقديم مساعدات للأسر الفقيرة فى المناسبات الدينية المختلفة ودفع مصروفات المدارس لأبنائهم، ومساعدة أسر المسجونين فى المناسبات المختلفة، بالإضافة إلى الندوات والرحلات وغيرها من الأنشطة.

وتتنوع مصادر تمويل الجمعية ما بين الموارد الذاتية التى تدرها مشروعات الجمعية، وبين الإعانات الدورية من وزارة التضامن الاجتماعي، وبالإضافة إلى تمويل الجهات المانحة مثل المجلس القومي للمرأة، والصندوق الاجتماعي للتنمية.

وتتمتع الجمعية ومجلس إدارتها حالياً بخبرة واسعة فى إدارة وتنفيذ مثل هذه المشروعات نتيجة التدريب والخبرة التى حصلوا عليها خلال تنفيذ مشروع المرأة المعيلة ومشروعات القروض الأخرى التى نفذتها الجمعية. وبشكل عام تتوافر للجمعية القيادات المتخصصة فى مجلس إدارتها والقادرة على الاستمرار فى أداء دورها وتطوير أنشطة الجمعية باستمرار. كما تتمتع الجمعية

بسمعة جيدة بين أبناء المجتمع نتيجة القروض التى تمنحها للفئات المختلفة، كما يوجد بها إدارة مالية متخصصة تدير مصروفاتها وحساباتها البنكية.

ومن الجوانب الواجب تطويرها فى هذه الجمعية طرق الإعلان الجيد عن أنشطتها داخل أسيوط وخارجها، وكيفية جلب المزيد من التمويل لأبناء القرية، فالجمعية تفتقر إلى سبل الدعاية والإعلان عن أنشطتها ودورها فى المجتمع، ولاتوفر أية مطبوعات يمكن أن تسهم فى ذلك، بجانب عدم استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة للإعلام عن أنشطتها، والتي من خلالها يمكن أن تحصل هذه الجمعية - بقدرتها الحالية - على المزيد من الموارد المالية التى يمكن أن تسهم فى رفع المستوى الاقتصادي للمرأة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة. كما يلزم توفير الآلية المناسبة للتعاون بين الجمعية والجمعيات المماثلة فى نفس القرية أو فى القرى المجاورة، لنقل الخبرات وتعميم الفائدة على المرأة داخل هذه المجتمعات المحلية.

رابعاً- خصائص المستفيدات "عينة الدراسة" :

جدول رقم (١)

توزيع عينة المستفيدات وفقاً لمتغير العمر

المحافظة / الفئة العمرية	البحيرة		أسيوط		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أقل من ٣٠	-	-	٣	٧,٥	٣	٤,٣
٣١- ٤٠	٢	٦,٦	٨	٢٠	١٠	١٤,٣
٤١- ٥٠	٥	١٦,٧	١١	٢٧,٥	١٦	٢٢,٨
٥١-٦٠	١٢	٤٠	١٢	٣٠	٢٤	٣٤,٣
٦٠ فأكثر	١١	٣٦,٧	٦	١٥	١٧	٢٤,٣
الإجمالى	**٣٠**	**١٠٠**	**٤٠**	**١٠٠**	**٧٠**	**١٠٠**

توضح البيانات الواردة فى الجدول رقم (١) أن أغلب مفردات العينة تجاوز عمرهن الخمسين عاماً، وهو أمر طبيعي لهذه الفئة من المستفيدات خاصة فى ظل ارتفاع نسبة الأرامل بينهن، وبالرغم من كبر سنهن فإنهن لا يجدن من

يعولهن، وبالتالي لجأن إلى مشروع المرأة المعيلة الذي يوفر لهن دخلاً يسهم فى توفير احتياجات أسرهن. وتؤكد هذه البيانات على التوجه الصحيح للمشروع ولسياسة المجلس القومي للمرأة تجاه الفئات الأولى بالرعاية، وعلى دور هذا المشروع فى المساهمة للحد من مشكلة الفقر بين شريحة من المجتمع المصري في أمس الحاجة إلى المساعدة.

جدول رقم (٢)

توزيع عينة المستفيدات وفقاً للحالة الاجتماعية

المحافظة / الحالة الاجتماعية	البحيرة		أسيوط		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
متزوجة	٢	٦,٧	١٥	٣٧,٥	١٧	٢٤,٣
مطلقة	١	٣,٣	٤	١٠	٥	٧,١
أرملة	٢٦	٨٦,٧	١٩	٤٧,٥	٤٥	٦٤,٣
هجر	١	٣,٣	١	٢,٥	٢	٢,٩
زوجة مسجون	-	-	١	٢,٥	١	١,٤
الإجمالى	**٣٠**	**١٠٠**	**٤٠**	**١٠٠**	**٧٠**	**١٠٠**

تشير بيانات جدول رقم (٢) إلى أن حوالي ثلثي العينة من الأرامل، وهو أيضاً أمر طبيعي في الشريحة المستهدفة من المشروع، ولكننا نجد فى نفس الوقت حوالي ربع العينة متزوجات، وهى نسبة مرتفعة إلى حد ما، يفسرها وجود عدد كبير من المتزوجات يعانى أزواجهن من أمراض مزمنة أو من العجز عن العمل. هذا فى الوقت الذي كشفت فيه الحالات المدروسة عن وجود حالات متزوجة يعمل أزواجهن عملاً متقطعاً، وهى شريحة يمكن إضافتها إلى الفئة المستهدفة من المشروع نظراً لعدم انتظام دخلها الشهري وضآلته في الوقت نفسه.

جدول رقم (٣)

توزيع عينة المستفيدات وفقاً للحالة التعليمية

المحافظة / الحالة التعليمية	البحيرة		أسيوط		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمية	٣٠	١٠٠	٢٩	٧٢,٥	٥٩	٨٤,٣
تقرأ وتكتب	-	-	٦	١٥	٦	٨,٦
ابتدائية	-	-	٢	٥	٢	٢,٩
متوسط	-	-	٣	٧,٥	٣	٤,٢
الإجمالى	٣٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٧٠	١٠٠

تعكس بيانات الحالة التعليمية ارتفاع نسبة الأمية بين المستفيدات من هذا المشروع، وهو ما يخالف المعايير الواجب توافرها فى المرأة المعيلة المستفيدة من المشروع وترتفع هذه النسبة فى محافظة البحيرة لتصل إلى ١٠٠٪ من إجمالى الحالات. كما تشير البيانات أن هناك ٨,٦٪ من إجمالى المستفيدات يقف مستواهن التعليمي عند معرفة القراءة والكتابة فقط، يليهن نسبة ٤,٢٪ حاصلات على مؤهل متوسط وهن صغيرات السن نسبياً. وتعكس البيانات السابقة قصوراً فى الجمعيات نحو نشاط محو الأمية رغم وجود فصول لها بكل من الجمعيتين. ويمكن من خلال تفعيل هذا النشاط المساهمة فى خفض نسبة الأمية بالقرى التى ينفذ بها المشروع، بحيث ينعكس هذا على رفع المستوى التعليمي للمرأة المعيلة، وهو ما سوف يؤثر إيجابياً على نجاح واستمرار مشروعها. ويعكس المستوى التعليمي سوء حالة المستفيدات، وضآلة الفرص المتاحة أمامهن للمشاركة فى سوق العمل، وهو الأمر الذي سوف يتم توارثه ما لم يتم حل مشكلات هذه الأسر ليس فقط من خلال التمكين الاقتصادي، وإنما بتأهيل باقي أفراد أسرتها من الأبناء بالمهارات اللازمة لإلحاقهم بسوق العمل، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطوير مراكز التدريب المهني؛ كأحد الأهداف الرئيسية لمشروع المرأة المعيلة.

جدول رقم (٤)

توزيع عينة المستفيدات وفقاً للحالة العملية

المحافظة / الحالة العملية	البحيرة		أسيوط		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
تعمل	١٣	٤٣,٣	١٧	٤٢,٥	٣٠	٤٢,٩
لاتعمل	١٧	٥٦,٧	٢٣	٥٧,٥	٤٠	٥٧,١
الإجمالى	٣٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٧٠	١٠٠

بلغت نسبة غير العاملات فى عينة الدراسة ٥٧,١٪، وهن غالباً من أصحاب المشروعات التى انتهت أو توقفت، أو يمتلكن مشروعات ولكن لايعملن بها وإنما تدار من خلال أحد الأبناء أو الزوج. فى حين تعمل الباقيات من العينة فى مشروع المرأة المعيلة أو فى أعمال أخرى مجاورة للمشروع، وأغلبهن من أصحاب المشروعات المستمرة.

جدول رقم (٥)

توزيع عينة المستفيدات وفقاً لمتغير حجم الأسرة

المحافظة / عدد أفراد الأسرة	البحيرة		أسيوط		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١-٤	٢٠	٦٦,٧	٢١	٥٢,٥	٤١	٥٨,٦
٥-٦	٧	٢٣,٣	١٥	٣٧,٥	٢٢	٣١,٤
٧-٨	٢	٦,٧	١	٢,٥	٣	٤,٣
٩ فأكثر	١	٣,٣	٣	٧,٥	٤	٥,٧
الإجمالى	٣٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٧٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن أغلب المستفيدات من أصحاب الأسر الصغيرة نسبياً، ويتفق ذلك مع الحالة الاجتماعية من كونهن أرامل يعُلن أنفسهن وأولادهن غير المتزوجين، ويمكن هذا العدد الضئيل نسبياً المرأة من رعاية أسرتها والإنفاق عليها من خلال هذا المشروع الصغير الذي يدر دخلاً

ربما يكفى- إلى حد ما- لتلبية احتياجاتهم، وذلك على العكس من الأسر التى تتكون من أكثر من خمسة أفراد والتي يصبح من الصعب اعتمادها بشكل أساسي على الدخل الذي يدره مشروع صغير مثل مشروع المرأة المعيلة، فتحتاج إلى مصدر آخر للدخل، والذي غالباً ما يكون من خلال عمل الأبناء، الأمر الذي يترتب عليه تسربهم من التعليم، وتقليل فرصهم فى الحصول على أعمال مناسبة، نظراً لضعف قدراتهم ومهاراتهم العملية.

كما توضح البيانات مدى سيطرة العادات والتقاليد والأفكار الخاطئة حول كثرة الإنجاب، من منطلق أن الأبناء قوة اقتصادية يمكن أن تسهم فى إعالة الأسرة من خلال العمل بالأعمال غير المتخصصة فى الزراعة مثلاً. ولكن فى ظل حالة الأسر المستفيدة من مشروع المرأة المعيلة كان الأبناء عبئاً إضافياً على ربة الأسرة أكثر من كونهم سنداً لها، حيث يحتاج هؤلاء الأبناء غالباً إلى إعادة تأهيلهم وتزويدهم بالمهارات المطلوبة فى سوق العمل حتى يتمكنوا من إعالة أنفسهم وأسرهم فيما بعد.

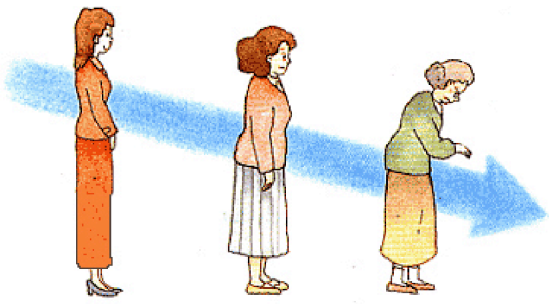

الفصل الثاني

تقييم مراحل تنفيذ المشروع

فى البداية لابد من التأكيد على أهمية الدور الذي يؤديه هذا المشروع فى حل جزء من مشكلات المرأة المعيلة. فبالنظر إلى بيانات الحالات المستفيدة محل الدراسة يتضح أنهم شريحة داخل المجتمع المصري تستحق المساعدة والمساندة والتأهيل، فالبعض منهن لا تجد قوت يومها أحياناً، ويمثل لها هذا المشروع طوق نجاة- ولو بشكل مؤقت- يساعدها على الصمود أمام مشكلات الحياة وصعوباتها. كما ترتب على هذا المشروع انتقال بعضهن من حالة الاستدانة المستمرة إلى حالة الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي في توفير المتطلبات الأساسية للحياة، والتي تتمثل في توفير الغذاء، أو المساعدة فى زواج أحد الأبناء، أو علاج أحد أفراد الأسرة، أو ترميم حجرة للإقامة، وغيرها من المشكلات الجوهرية فى حياتهن.

ويحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على دور الجمعية فى التعريف بالمشروع، وتقييم مراحل تنفيذ المشروع، وخطوات الحصول على القرض وطرق سداده، وقد تم الاعتماد فى عرض نتائج هذا الجزء على التحليل الكيفي لبيانات دراسة الحالة للمستفيدات من المشروع.

١- دور الجمعية فى التعريف بالمشروع:

لعب الاختيار الدقيق للجمعيات دوراً كبيراً فى نجاح المشروع واستمراره حتى الآن، فخلال فترة المشروع نفذت جمعية «أم القرى» بالبحيرة مرحلتين من هذا المشروع (٢٩٧ مستفيدة) ومن المنتظر تنفيذ المرحلة الثالثة. بينما نفذت جمعية «تنمية المجتمع» بديروط الشريف بأسيوط مرحلتين وبدأت فى تنفيذ المرحلة الثالثة وجار استكمالها (٤٠٠ مستفيدة)، وذلك من خلال الأقساط

الشهرية التى يتم جمعها من السيدات المشاركات فى المشروع لسداد القرض، وبنسبة تعثر بسيطة (٤٪ فى البحيرة لحوالي ١٢ مستفيدة)، في الوقت الذي لاتوجد حالات تعثر فى محافظة أسيوط.

فقد تبين فى إطار الجمعيتين محل الدراسة أن هناك دائماً من يلعب الدور الرئيسي في هذه الجمعية بالنسبة للمشروع والتعريف به وهو يتمثل فى الأمين العام للجمعية بمحافظة البحيرة، ورئيس الوحدة الاجتماعية بقرية ديروط الشريف وعضو مجلس الإدارة فى نفس الوقت، الذي قام بإرشاد أغلب عملاء الوحدة- من المستفيدات من المعاش الضماني- إلى قروض مشروع المرأة المعيلة ومساعدتهن فى الحصول على هذه القروض، بمساعدة من الرائدات الريفيات التابعات للوحدة والجمعية فى الوقت نفسه، بل تصل المساعدة فى بعض الأحيان إلى مرحلة تنفيذ المشروع.

كما أوضحت البيانات تنوع مصادر المعرفة بالمشروع والقروض المقدمة فى إطاره، وذلك من خلال أهالي القرية أو أحد الأقارب أو جيران المستفيدات، وقد مثل القرض الممنوح من هذا المشروع الوسيلة الأولى للتعريف بالجمعية، حيث تبين أن أغلب المستفيدات من المشروع لم يحصلن على أية خدمات من الأنشطة التى تقوم بها الجمعية من قبل.

٢- الخبرة السابقة بالقروض :

أوضحت البيانات أن العديد من المستفيدات ليس لديهن تجربة أو خبرة سابقة بالتعامل مع القروض، وقد مثل قرض مشروع المرأة المعيلة التجربة

الأولى لهن فى هذا الأمر. وقد كان من العوامل التى شجعتهن على خوض هذه التجربة سهولة إجراءات المشروع، وانخفاض مبلغ الفائدة على القرض مقارناً بالأنواع الأخرى من القروض، بجانب عملية الدعاية التى صاحبت بداية المشروع لتشجيع المرأة المعيلة على الاستفادة منه، وتقديم كافة التسهيلات لتنفيذه، وبساطة المشروعات المقدمة من خلاله وملاءمتها لقدرات وإمكانيات المستفيدات والمجتمع المحلى. وهكذا يتضح أن مشروع المرأة المعيلة قد مثل نقطة تحول فى حياة كثير من المستفيدات من المشروع. وهنا تجدر الإشارة إلى وجود بعض السيدات اللاتي حصلن على قروض من جهات أخرى قبل الحصول على قرض مشروع المرأة المعيلة، وأغلب هذه القروض كانت من مشروع «تنمية المرأة الريفية»، وجمعية رجال الأعمال، ومشروع «الحد من الفقر»، وبذلك يمكن الاستفادة من التعاون بين هذه الجهات وبين ما يماثلها من جهات مانحة داخلية وخارجية فى توسيع قاعدة المستفيدات من هذا المشروع.

٣- إجراءات الحصول على القرض :

تُعد سهولة الإجراءات من أهم عوامل إقبال المستفيدات على قروض مشروع المرأة المعيلة، فبجانب السهولة النسبية لإجراءات الحصول على هذه القروض (باستثناء شرط الضامن) هناك أيضاً قلة المستندات المطلوبة والتي تتمثل فى: صورة الرقم القومي، وإثبات سبب الإعالة (شهادة وفاة الزوج، أو قسيمة طلاق، أو خطاب هجر، أو شهادة القومسيون الطبي ليثبت مرض الزوج أو عجزه)، إلى جانب شهادات ميلاد الأبناء، وخطاب حيازة زراعية، وخطاب من التأمينات الاجتماعية. وتحاول الجمعيات دائماً التعاون مع المستفيدات

ومساعدتهن فى استكمال الأوراق المطلوبة، أو الاستغناء عن بعضها فى حالة التأكد من حالة المستفيدة أو معرفتهم بها معرفة جيدة فيما سبق.

بالرغم من سهولة الإجراءات إلا أن هناك مشكلة تواجه المستفيدات ويعجزن عن حلها ويطالبن بتجاوزها أو إيجاد بديلاً لها، ألا وهى مسألة «الضامن». وتختلف الجمعيتان محل الدراسة فى تطبيق هذا الشرط، في الوقت الذي تصر فيه جمعية تنمية المجتمع بديروط الشريف على أن يكون الضامن موظفاً حكومياً، تتجاوز جمعية أم القرى بالبحيرة عن الضامن-أحياناً- إذا كانت المستفيدة من الموثوق فيهن أو يضمنها أحد أقاربها من خلال توقيعه على إيصال أمانة بالمبلغ بغض النظر عن كونه موظفاً أم لا (أخ، زوج، ابن....الخ)، أو توقع هي بنفسها على إيصال أمانة ضماناً للمبلغ. لذا تناشد المستفيدات المسئولين بالمجلس القومي للمرأة على تعديل هذا الشرط لصعوبة إيجاد مثل هذا الضامن للحالات المستفيدة من المشروع، وتقارن المستفيدات هنا بين مشروع المرأة المعيلة وقروض جهات أخرى تتعاطف مع ظروفهن، مثل جمعية سيدات الأعمال والتي لا تشترط مثل هذا الشرط. يُقترح استبدال الضامن "الموظف الحكومي" بإيصال أمانة أو شيك تقوم المستفيدة بتوقيعه، وهو ما ينفذ بالفعل فى حالة محافظة البحيرة.

ومن الخطوات الملزمة للحصول على القرض قيام المستفيدة بإعداد دراسة جدوى للمشروع، إلا أنه غالباً ما تفشل المستفيدات فى تقديم هذه الدراسة، نظراً لافتقارهن القدرة على وضعها، وتدنى المستوى التعليمي لهن، لذا تتغلب الجمعية -خاصةً بمحافظة البحيرة- على هذه المشكلة بأن تتم دراسة الجدوى

شفوياً من خلال حوار بين المشرف على المشروع وطالبة القرض للتعرف على نوع المشروع الذي سوف تقوم بتنفيذه، وخبراتها فى هذا المجال، بالإضافة إلى مدى توافر عوامل النجاح للمشروع من ناحية المكان المناسب لتنفيذه، والاحتياج المجتمعي إليه وهكذا، وبناء عليه يتم صرف القرض للسيدة. أما بالنسبة لجمعية تنمية المجتمع بديروط الشريف فالقائمون على الجمعية يساعدون السيدات فى إعداد مثل هذه الدراسات أو يقدمونها هم بدلاً منهن، ولم تكشف البيانات عن قيام أحد من المستفيدات بإعداد دراسة جدوى لمشروعها قبل الحصول على القرض، ويرون أن نوعية المشروعات المنفذة مثل: تربية المواشي والأغنام، والبقالة، تجارة الخضروات والفواكه ترتبط بخبرات المستفيدات والبيئة المحيطة بهن، لذا لا يحتاج الأمر لمثل هذه الدراسات، مما قد يترتب عليه- أحياناً- عدم تنفيذ المشروع أو فشله بسبب عدم توفر رؤية متكاملة للمشروع منذ البداية.

ويتضح مما سبق قدرة الجمعيات المختارة على تنفيذ المشروع، والتسهيلات الممنوحة للمستفيدات لتمكينهن من الحصول على القرض، وبالرغم من وجود بعض المشكلات إلا أن الجمعية تسعى للتغلب عليها. هذا بالإضافة إلى محاولة الجمعية تقديم القروض لكل من يستحقها وتسهيل الإجراءات على المستفيدات، وهو ما أجمعت عليه جميع المستفيدات، إلا أن هناك بعض الحالات اللاتي افتقدن إلى القدرة على إدارة المشروع، أو استخدمن القرض (رأس مال المشروع) فى تلبية متطلبات أخرى للأسرة.

الفصل الثالث

تحديد العوامل الفاعلة لنجاح أو تعثر المشروع

يسعى هذا الجزء إلى تقييم مشروع المرأة المعيلة من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن وحسب واقع حياتهن الفعلية، وتحديد العوامل الفاعلة فى نجاح المشروع، أو تعثره وتوقف استمرار النشاط، وذلك لرصد آثاره الإيجابية لتعظيم الفائدة منها، أو آثاره السلبية لتلافيها، إما فى المراحل التالية من المشروع أو فى مشروعات أخرى مماثلة. فمازال الكثير من القرى المصرية فى أشد الاحتياج لمثل هذه المشروعات.

أولاً - العوامل المؤثرة على نجاح المشروع :

١- نوعية المشروعات المختارة :

يتحدد نوع المشروع بناء على رغبة المستفيدة وقدراتها، وخبراتها السابقة، وإمكانيات تنفيذها للمشروع مثل: حالتها الصحية، وتوفر المكان المناسب، ومدى ملاءمة المشروع للبيئة المحيطة، وتلبية احتياجاتها واحتياجات الأهالي. ولذلك جاءت مشروعات تربية الأغنام والمواشي في مقدمة المشروعات التي تقبل عليها المستفيدات من المشروع لكون جميعهن من أبناء الريف الذين تربوا وعاشوا فى أسر ريفية يتقنون تربية الأغنام والماشية منذ الصغر، ولذلك يختارون مثل هذه المشروعات لسهولتها بالنسبة لهم ولتوافر عوامل نجاحها، مثل ملكية قطعة أرض صغيرة تساعد فى غذاء الماشية، كما أنها تلبى احتياجات أساسية للأهالي، هذا بجانب إمكانية بيعها إذا تطلب الأمر ذلك. فهذه العوامل مجتمعة تقوم بدورٍ أساسي في نجاح

المشروع. ويوضح الجدول التالي أكثر المشروعات التى تقبل عليها المستفيدات عند الحصول على القرض، ومدى اختلافها بين المحافظتين محل الدراسة:

جدول رقم (١)

توزيع نوعية المشروعات على محافظات الدراسة

المحافظة / نوع المشروع	البحيرة		أسيوط		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
تربية مواشي	١٣	٤٣,٣	١٠	٢٥	٢٣	٣٢,٨
تربية أغنام	٤	١٣,٣	١٦	٤٠	٢٠	٢٨,٦
بقالة	٣	١٠	١١	١٤	١٤	٢٠
بيع خضروات وفاكهة	٥	١٦,٦	١	٦	٦	٨,٦
تجارة أسماك	١	٣,٣	-	-	١	١,٤
تربية دواجن	١	٣,٣	١	٢	٢	٢,٩
بيع لعب أطفال	١	٣,٣	-	-	١	١,٤
ماكينة خياطة	-	-	١	١	١	١,٤
تجارة أدوات منزلية	١	٣,٣	-	-	١	١,٤
العلافة	١	٣,٣	-	-	١	١,٤
الإجمالى	٣٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٧٠	١٠٠

وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن الإقبال الأساسى على المشروعات يتركز فى مشروعات «تربية المواشي وتربية الأغنام » نظراً لملاءمتها للبيئة ولقدرات ومهارات المستفيدات، وتوافر الظروف المناسبة لنجاح المشروع والطلب على

إنتاجه فيما بعد. وكانت نسبة المستفيدات من هذين المشروعين ٦١,٥٪. ويأتي بعد ذلك مشروعات البقالة بنسبة ٢٠٪، وهى أيضا من المشروعات التى لاتحتاج إلى مهارات خاصة، وتلبى احتياجات المجتمع المحلى مما يضمن لها الاستمرار والنجاح. وتعكس بيانات الجدول تراجعاً كبيراً فى مشروعات «بيع الخضروات والفواكه» نظراً للمشكلات الخاصة بالتخزين وبالتالي فساد جزء من البضاعة مما يؤثر على دورة رأس المال. ويجب أن نؤكد هنا على أن مشروعات الدواجن قد توقفت تماماً منذ ظهور مشكلة «أنفلونزا الطيور» وتم استبدالها بمشروعات أخرى حسب رغبة المستفيدة، رغم استمرارهن فى تربية الطيور بمنازلهن ورغبتهن فى عودة هذا المشروع مرة أخرى نظراً لسهولة تنفيذه وأرباحه السريعة، وعدم احتياجه لخبرة أو مكان مثل مشروعات تربية الأغنام أو الماشية.

٢- مدى كفاية قيمة القرض :

عند بداية مشروع المرأة المعيلة عام ٢٠٠٣ تم تحديد مبلغ القرض المخصص لكل نوع من المشروعات بما يناسب نوع المشروع. ولكن بعد مرور سبعة أعوام تراجعت القيمة الشرائية لهذه المبالغ وأصبحت لا تكفى غالباً لأي نوع من أنواع هذه المشروعات، وبالتالي تضطر المرأة المعيلة إلى استكمال قيمة رأس المال لتنفيذ مشروعها. فقد أظهرت نتائج تحليل البيانات الكيفية أن بعض المستفيدات-فى المرحلة الحالية من المشروع - يلجأن للتغلب على ضآلة قيمة

القرض باستكمال رأس مال المشروع عن طريق وسائل متعددة منها: مساعدات أهل الخير، أو معاش الزوج، أو مشاركة أخرى فى مشروعها، أو بيع ممتلكاتها الذهبية، ويوضح ذلك أن مشروع المرأة المعيلة الذي هدف إلى مساندة المرأة وتمكينها اقتصاديا ودخولها إلى سوق العمل قد رفع من قدراتها على مواجهة المشكلات والبحث عن آليات للتغلب عليها.

كما أوضحت بيانات دراسة الحالة أن مجموعة من المستفيدات قد حصلن على القرض من أجل تطوير مشروع قائم بالفعل، بعض هذه المشروعات كان قائماً على قرض سابق من مشروع المرأة المعيلة، وتمثل الهدف من القرض الجديد فى زيادة رأس المال لاستمرار المشروع. ويدلل ذلك على وجود حالات ناجحة استطاعت من خلال قروض المشروع أن تقيم مشروعاً ناجحاً وأن تستمر فيه كي يلبى احتياجات الأسرة والمجتمع المحلى. وعلى سبيل المثال هناك أحد المشروعات «تجارة أسماك » يدر دخلاً شهرياً مقداره (١٢٠٠ جنيه) فى حين أن رأس ماله لم يتجاوز (٧٥٠ جنيه)، مما يؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القروض الصغيرة إذا ما تم التخطيط الصحيح لها رغم ضآلة قيمتها.

٣-التدريب السابق على المشروع :

أوضحت البيانات أن المستفيدات فى إطار المحافظتين لم يحصلن على أي نوع من التدريب قبل الحصول على القرض، وأشارت بعض المستفيدات من المرحلة الأولى إلى أنهن حضرن اجتماعاً قبل الحصول على القرض لتعريفهن بأنواع المشروعات المتاحة، وشروط الحصول على القرض وطريقة سداده، وتُرك لهن حرية اختيار نوع المشروع حسبما يتراءى لهن. وقد أكدن على عدم

احتياجهن لأي نوع من أنواع التدريب، نظراً لخبراتهن الطويلة في مجالات المشروعات التى قاموا بتنفيذها، بل إن بعضهن استمرت فى مشروعها وحصلت على قروض لنفس المشروع، سواء من الجمعية أو من جهات أخرى. ويوضح ذلك الدور الذي قام به مشروع المرأة المعيلة فى حل مشكلات أسر بعض هؤلاء المستفيدات وتحسين نوعية حياتهن، ووضعهن الاجتماعي والاقتصادي.

٤- مساندة الجمعية للمستفيدات :

يقوم العاملون بالجمعية بمساعدة المستفيدة منذ تحديد فكرة المشروع، وأحياناً ما تتم مساعدتها فى شراء الأغنام والماشية أو نوعيات البقالة وإرشادها للتجار للحصول على السلع التى تحتاجها خاصة إذا لم تكن لديها خبرة بالمشروع. بينما أشارت بعض المستفيدات إلى أن المساعدة الأساسية التى تلقوها من الجمعية تمثلت فى الحصول على مبلغ القرض، ولم يحصلن على أية مساعدات أثناء تنفيذ المشروع لحل ما يتعرضن له من مشكلات تعرقل سير المشروع. كما أوضحت البيانات الكيفية عدم وجود تواصل بين الجمعية وبعض المستفيدات مما ترتب عليه عدم معرفة الجمعية بتعثر بعض المشروعات. وربما يرجع ذلك لعدم رغبة المستفيدة فى إعلام الجمعية بوجود مشكلات تواجه المشروع أو لعدم علمها بإمكانية مساعدة الجمعية لها. كما أشارت بعض المستفيدات إلى أن علاقة الجمعية بالمشروع تقتصر على تحصيل قيمة القسط الشهري. ويمكن تفسير ضعف التواصل والمتابعة من قبل الجمعية للمستفيدات إلى قلة عدد العاملين بالمشروع والجمعية، مما يترتب عليه صعوبة المتابعة المستمرة والتصدي للمشكلات التي تواجه المستفيدات، إلا أن هذا لا ينفى جهود الجمعية والعاملين

بها فى مساندة بعض المستفيدات وحل المشكلات المستعصية، ومنها على سبيل المثال جهود جمعية أم القرى فى حل مشكلة نفوق جاموسة لإحدى المستفيدات، حيث رفضت شركة التأمين دفع التعويض المناسب للمستفيدة- علماً بأن المجلس يتحمل قيمة التأمين على الماشية - وبمساعدة الجمعية استطاعت المستفيدة الحصول على التعويض كاملاً. ويؤكد ما سبق على أهمية دور الجمعية فى مساندة المستفيدات لضمان نجاح المشروع.

٥- مدى استمرارية المشروع :

تعد استمرارية المشروعات مؤشراً دالاً على نجاح مشروع المرأة المعيلة فى هاتين المحافظتين، وعلى كفاءة أداء الجمعيات التى تولت تنفيذه، هذا بجانب احتياج المجتمع المحلى لهذه النوعية من المشروعات التى عملت على تلبية احتياجات أهالي القرية واكتساب المرأة المعيلة المهارات التى انعكست آثارها الإيجابية على مستوى معيشة أسرتها. ويتخذ هذا الاستمرار أشكالاً متعددة من أهمها: استمرار نفس النشاط لعدة سنوات متتالية مثل مشروعات البقالة، وبيع الأسماك، وبيع الخضروات والفاكهة أو تكرار نفس المشروع لعدة مرات مثل تربية الأغنام والماشية. ويوضح الجدول التالي مدى نجاح المشروعات من خلال قدرتها على الاستمرار.

جدول رقم (٢)

مدى استمرارية المشروع

المحافظة / المتغير	البحيرة		أسيوط		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مستمر	١٤	٤٦,٧	٣٣	٨٢,٥	٤٧	٦٧,١
توقف	١٦	٥٣,٣	٧	١٧,٥	٢٣	٣٢,٩
الإجمالى	٣٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٧٠	١٠٠

وتوضح البيانات أن نسبة المشروعات المستمرة حوالي ضعف المشروعات المتوقفة، حيث إن ٨٢,٥٪ من المستفيدات بمحافظة أسيوط مازالت مشروعاتهن مستمرة، وذلك مع بداية المرحلة الثالثة للمشروع، بالإضافة إلى حصولهن على هذا القرض أكثر من مرة لاستمرارية المشروع ونجاحه، بينما كانت نسبة المشروعات المتوقفة فى محافظة البحيرة ٥٣,٣٪، نظراً لتوقف الجمعية عن صرف القروض منذ فترة (جارى التجهيز للمرحلة الثالثة)، وتوقف المشروع لا يعنى فشله، وإنما أغلب المشروعات التى توقفت كانت مشروعات تربية مواشي وأغنام تم بيعها وحل مشاكل الأسرة جزئياً بأرباح المشروع.

كما تؤكد بيانات دراسة الحالة على نجاح سياسة هذا المشروع واستمراريته من خلال بعض النماذج الناجحة التى أحدث المشروع تحولاً واضحاً فى حياتها وانعكس على أسرتها. ويتضح ذلك من أقوالهن « المشروع مستمر وبناكل منه»، «المشروع مصدر دخلنا الوحيد »، «المشروع مستمر وبنبيع بالقسط»،

«حتة الأرض ساعدت على استمرار المشروع»، «المشروع مستمر وببيع منه لبن وجبنه وزبدة »، «المشروع مستمر وناجح ».

ويوضح كل ما سبق الدور الذي يمكن أن تقوم به متابعة الجمعية للمشروعات فى تحقيق أهدافه، وتنفيذه بالشكل الذي يعود على المرأة المعيلة وأسرتها بالخير.

ثانياً- مدى وجود مشكلات مؤثرة على استمرارية المشروع :

تلعب الصعوبات التى تواجه المستفيدات وعدم القدرة على التغلب عليها دوراً فى تعثر المشروع وتوقفه، ويختلف موقف المستفيدات من المشروع في تحديد أهم المشكلات التي واجهتهن في تنفيذه، وذلك حسب نجاح المشروع من عدمه: فأشارت بعضهن إلى عدم وجود مشكلات، وأن المشروع تم بنجاح، وتستشهد على ذلك بأنها لم تتأخر شهراً واحدا في سداد القسط الشهري، وأنها قامت ببيع الأغنام أو الماشية-على سبيل المثال-من أجل زواج أحد الأبناء وهو الغرض الأساسي الذي حصلت من أجله على القرض، مما يوضح مدى غياب الفكرة الأساسية لهذا المشروع عن بعض المستفيدات، وأيضاً عن بعض القائمين على تنفيذه في الجمعيات.

أما بالنسبة لأهم المشكلات التي واجهت بعض المستفيدات عند تنفيذ مشروعاتهن، فهي كما يلي:

١- مشكلات مرتبطة بنوعية المشروع :

ترتبط هذه النوعية من المشكلات بطبيعة المشروع، فبالنسبة لمشروعات تربية الأغنام والماشية أشارت المستفيدات إلى أنها لا تدر دخلاً إلا بعد مرور فترة طويلة من بداية المشروع، بينما تبدأ المستفيدة في سداد أقساط القرض بعد فترة قصيرة من

بدايته. وهى غالباً ما تقوم بذلك إما من خلال معاشها الشهري أو من خلال الاستدانة من الآخرين، مع الوضع في الاعتبار أن هذين المشروعين يكلفان المستفيدة مصروفات يومية للإنفاق على تغذية الأغنام أو الماشية؛ فإذا ما قامت بتوفير هذه المصروفات عن طريق الاستدانة كما تفعل بعضهن حتى تبيع إنتاج المشروع، فلن يتبقى لها عائد من المشروع يمكنها من الأنفاق على أسرتها. فى هذا الصدد تقترح بعضهن أن يتم دفع مبلغ شهري من خلال الجمعية للإنفاق منه على تغذية الأغنام أو الماشية، أو أن توفر الجمعية بنفسها هذه التغذية ويتم تقسيط مبلغه فى نهاية المشروع. وكذلك تطالب بعض المستفيدات بتوفير مصروفات علاج الأغنام أو الماشية على أن يتم تسديدها - أيضاً - في نهاية المشروع بدلاً من اضطرارهن إلى الاستدانة مرة ثانية.

أما المشكلات المرتبطة بمشروع البقالة فتتمثل فى عدم التخطيط الجيد لاختيار موقع إقامته والذي يترتب عليه تعثره، حيث تقوم المستفيدة أحياناً باختيار مكان مزدحم بمحلات البقالة الأخرى أو في منطقة قليلة السكان، وبالتالي تسعى إلى التغلب على ذلك بالبيع بالأجل للجيران والأقارب فقط، ومن ثَمَّ لا تستطيع المستفيدة الوفاء بالتزاماتها أو توفير مصدر دخل مناسب للوفاء باحتياجاتها. وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع بيع الخضروات والفاكهة والذي تزيد مشاكله أحياناً بفساد جزء منها نتيجة الظروف الجوية أو عدم وجود مكان مناسب لتخزينها، مما يؤدى إلى خسارة المستفيدة لجزء من رأس مالها.

٢-مشكلات مرتبطة بقيمة القرض وطرق سداده

تمثل ضآلة قيمة القرض والذي لا يكفى حسب أسعار السوق حالياً في

تنفيذ بعض المشروعات إلى لجوء المستفيدة لتنفيذ مشروعها بالاستدانة من الآخرين أو استكماله بقرض آخر من جهات أخرى بفوائد أعلى، على أن تسدد فيما بعد من أرباحه، الأمر الذي يحمل المشروع المزيد من الأعباء التى لاتستطيع المستفيدة الوفاء بها، وبالتالي يفشل المشروع ويؤدى إلى التورط فى مزيد من الديون.

جدول رقم (٢)

توزيع قيمة القرض وفقاً لكل محافظة

المحافظة / قيمة القرض	البحيرة		أسيوط		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
٧٥٠	٣	١٠	١	٢,٥	٤	٥,٧
١٠٠٠	٦	٢٠	٩	٢٢,٥	١٥	٢١,٤
١٢٠٠	٥	١٦,٧	١٤	٣٥	١٩	٧٢,٢
١٥٠٠	١٣	٤٣,٣	١٦	٤٠	٢٩	٤١,٤
٢٠٠٠	٣	١٠	-	-	٣	٤,٣
الإجمالى	٣٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٧٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول السابق إلى تركز النسبة الأكبر من المستفيدات بين الحاصلات على القروض الأعلى قيمة فى قروض الأغنام (١٢٠٠ جنيه) والماشية (١٥٠٠ جنيه) بنسبة ٦٨,٦٪، وقد لا يعنى ذلك أن كل من تحصل علي قرض «تربية مواشي» تستثمره بالفعل فى هذا المشروع، وذلك لعدم كفاية هذا المبلغ حالياً، وإنما يمكن استثمار هذا المبلغ فى مشروع آخر مثل البقالة. ونظراً لأن تحديد نوع المشروع يرجع إلى المستفيدة في المقام الأول، لذا فإن المستفيدات يقبلن على هذا النوع من المشروعات من أجل القيمة الكبيرة للقرض واستثماره- بعد ذلك- فى مشروع مختلف. وعلى الجانب الآخر فإن نسبة المستفيدات من القيمة الأقل للقرض وهى (٧٥٠ جنيه) كانت ٥,٧٪. ويتضح من البيانات ضآلة الطلب على القروض متناهية الصغر نتيجة لعدم قدرتها علي إقامة أي مشروع في ظل ارتفاع أسعار مختلف السلع، وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف فى قيمة الحد الأقصى للقرض بمحافظة البحيرة عنها في محافظة أسيوط كما هو موضح بالجدول.

كذلك أوضحت البيانات أن طرق سداد القرض مثلت عبئاً لدى بعض المستفيدات، خاصة اللاتي تعثر مشروعهن. فتتحدد شروط السداد فى مدة تتراوح ما بين عام وعامين، وفى حالة التعثر تزيد قليلاً حتى يتم استكمال الأقساط الواجبة على المستفيدة. وقد اختلفت المستفيدات فى تقييم مدى ملاءمة هذه المدة وذلك حسب نوع المشروع؛ فالمشروعات التجارية التى تدر أرباحاً مباشرة مثل «البقالة وبيع الخضراوات والفاكهة» لا تواجه مشكلات فى التسديد عقب بداية المشروع. بينما توجد المشكلة فى مشروعات تربية الماشية والأغنام

التى تحتاج إلى مصروفات ولا تدر دخلاً سريعاً، ولذلك تلجأ المستفيدات إلى عدة طرق للسداد حتى يتم بيع الماشية ذاتها أو إنتاجها. وتقترح العديد من المستفيدات أن تزيد فترة السماح قبل سداد القسط الأول فى مثل هذه المشروعات حتى تتناسب واقعياً مع حال المشروع، بحيث تبدأ فعلياً بمجرد أن يأتي المشروع بثماره. ومن جهة أخرى فقد أشار القائمون على الجمعية وأغلب المستفيدات من ذوات المشروعات الناجحة إلى انتظامهن فى سداد الأقساط، ولكن المشكلة تكمن فى ارتفاع قيمة الفوائد التى أضيفت على القرض فى المرحلة الثانية أو عند التأخر فى السداد، خاصة وأنها تخصم أولاً من قيمة القرض، وبالتالي فإن ما تحصل عليه المستفيدة يصبح غير كامل منذ البداية.

٣- مشكلات مرتبطة بمتابعة الجمعية للمشروعات المنفذة :

تلعب عملية المتابعة والتقييم المستمر دوراً أساسياً فى استمرار ونجاح أي مشروع خاصة في ظل افتقاد العديد من المستفيدات للرؤية بعيدة المدى، والفوائد التي يمكن أن تجنيها من وراء استمرار هذا المشروع، مع صعوبة الظروف التي يعيشون فيها سواء ظروفهم الأسرية أو المجتمعية، مما يضطرهن أحياناً للتضحية بالمشروع عند مواجهة أول مشكلة سواء خاصة بالمشروع أو بحياتهن الشخصية. ولعملية المتابعة عدة مستويات: تبدأ من الجمعيات القائمة على تنفيذ المشروع، وتحمل العاملين بها مسئولية المتابعة المستمرة لمساندة المستفيدة فى التغلب على الصعوبات التى تواجه المشروع - إذا وجدت - وعدم اقتصار الأمر على استيفاء الأوراق اللازمة لتقديم القروض للمستفيدات. هذا بالإضافة إلى توفير الاعتمادات المناسبة لتنفيذ عملية المتابعة بشكل دقيق حتى

لا يتحول الأمر في النهاية إلى تقديم مساعدات مالية للمستفيدات، وينتفى الهدف الأساسى والقائم عليه المشروع، وهو تمكين هذه الفئة من النساء لمواجهة مصاعب الحياة.

ويختلف مستوى المتابعة بالنسبة للمحافظتين محل الدراسة، فبينما تتم المتابعة في محافظة البحيرة من خلال تولى إحدى الموظفات للحالات القريبة مكانياً من مقر الجمعية، وتمثلت الصعوبة فى متابعة باقي الحالات في ظل امتداد خدمات الجمعية إلى أغلب قرى مركز كفر الدوار وعدم اقتصارها على أهالي القرية فقط، وهذه نقطة قوة للجمعية أدت إلى سلبيات أخرى بالنسبة لمشروع المرأة المعيلة. أما فى محافظة أسيوط فإن المتابعة- إذا ما تمت- فكانت تتم من خلال الرائدات الريفيات العاملات بالوحدة الاجتماعية والجمعية، إلا أن ذلك يحدث بشكل غير منظم وشامل لجميع الحالات. وقد يتمثل العذر لهذه الجمعيات فى ظل تعدد أوجه النشاط بها، وخاصة النشاط التمويلي حيث استفادت هذه الجمعيات من تجربتها فى مشروع المرأة المعيلة فى الحصول على مشروعات أخرى من الصندوق الاجتماعي وغيره وبمبالغ كبيرة، وبالتالي توزع جهود العاملين بهذه الجمعيات-على قلتهم- على أكثر من مشروع، والأمر الذي كان له أثر بلا شك على كفاءة أدائهم بالنسبة لمشروع المرأة المعيلة.

ومن أقوال المستفيدات التي توضح مشاكل عدم المتابعة ما أشارت إليه بعضهن من أن: «مفيش مشروع أنا بنيت بالفلوس أوضه»، «أنا جبت أغنام وبعد أسبوع بعتهم عشان أجوز البنت»، «أنا صرفت الفلوس على العلاج وتعليم الأولاد والمشروع فشل»، «مفيش مشروع دلوقتي ده استمر شهر

وخلص » . وتوضح هذه الأقوال الفجوة بين المستفيدات والقائمين على المشروع بالجمعية وعدم التواصل المستمر فيما بينهم، وأكثر ما نخشاه في هذا الصدد أن يتحول المشروع من مشروع لحل مشاكل المرأة المعيلة إلى مشروع مالي- إن جاز التعبير- يهتم بتوزيع القروض وتحصيل الأقساط فقط، وهذا ما توضحه أقوال بعض المستفيدات «مفيش متابعة إلا من خلال تسديد القسط »، «لا توجد متابعة من الجمعية»، «تهتم الجمعية بتحصيل الأقساط فقط»، «المتابعة بالسؤال كل ما نتقابل صدفة » وتشير أخرى إلى أن «المتابعة اقتصرت على التصوير في بداية المشروع».

٤- مشكلات ترتبط بالنسق الثقافي للمجتمع :

أوضحت بيانات دراسة الحالة أن بعض المستفيدات يواجهن مشكلات تتعلق بعادات وتقاليد المجتمع، إذ اضطرت إحدى المستفيدات الحاصلات على مشروع «بقالة» إلى العمل من خلال الأخوة الصغار، نظراً لصغر سنها وعدم تمكنها من الوقوف بنفسها للبيع والشراء، بالإضافة لرفض المجتمع المحيط خروجها للعمل خارج المنزل، وبالتالي تعرض مشروعها للعديد من التعثرات ولكنه مازال مستمراً. وأخرى رفض أهل زوجها قيامها بأي مشروع بعد حصولها على القرض حفاظاً على صورتهم أمام المجتمع، فى الوقت الذي لايقدمون فيه المساعدة لإعانة أسرتها، مما أفسد عليها المشروع الذي أنفقت أمواله وتعثرت حالياً في سداد أقساطه.

كما يلعب الموقف الديني والاجتماعي من القروض دوراً فى مدى الإقبال عليها، وفى تسهيل مهمة القائمين على تنفيذ المشروع فى أداء دورهم، وكذلك فى تبرير أسباب تعثر بعض المشروعات أحياناً، وقد تراوحت استجابات المستفيدات ما بين مؤيدة ومعارضة للقروض بشكل عام، وذلك بسبب الفوائد التى تضاف على قيمتها، وخاصة فى ظل محاربة البعض لفكرة القروض بشكل عام وإشاعة تحريمها بسبب الفوائد باعتبارها «ربا».

وتركزت مبررات المؤيدات لفكرة القروض حول المميزات التى تأتى من خلالها أو الدوافع التى تجبر المستفيدة عليها، فترون أنها حلالاً لأنها تسهم فى حل مشكلات المحتاجين، وتساعد فى تلبية احتياجاتهن، وتسديد ديونهن. وترى بعضهن أن من يأخذ القرض مضطراً فلا إثم عليه، لأنه لا يوجد حالياً من يقرض مثل هذا المبلغ خصوصاً إذا كان المدين فقيراً، ويؤكدون على أهمية الدور الذي أدته القروض من خلال استشهادهن بنتائجها فى مساعدتهن «لزواج الأولاد، أو بناء حجرة للسكن » وأجمعن كلهن على أنها حلال ومفيدة إذا كانت بلا فوائد، أو فوائدها قليلة «رسوم إدارية »، رغم أن فوائد قرض المرأة المعيلة تبلغ نصف فوائد القروض الأخرى التى تقدمها الجمعية أو غيرها من الجهات.

وعلى الجانب الآخر أجمعت كل المستفيدات الرافضات للقروض بسبب فوائدها باعتبارها «ربا » على أن هذه الفوائد تتسبب فى تعثر المشروع، أو فشله، أو عدم استمراره، مع إقرار بعضهن أيضاً بأن للقروض مميزات عديدة رغم تحريم فوائدها «تساعد المحتاجين على حل مشاكلهم »، لذا يطالبن بإلغاء هذه الفوائد حتى يزداد الإقبال على هذه القروض أو أن تتحملها جهة أخرى.

الفصل الرابع

آثار المشروع على المستفيدات والمجتمع المحلى

يتناول هذا الفصل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تنفيذ مكونات مشروع المرأة المعيلة، وانعكاسها على حياة المستفيدات والمجتمع المحلى. وتجدر الإشارة إلى أهمية رصد أثر هذا المشروع بعد انتهاء التدخلات المباشرة من قبل المجلس.

أولاً- مردود المشروع على المستفيدات :

اختلفت استجابات المستفيدات حول أهم آثار المشروع على حياتهن تبعاً لمدى نجاح المشروع، والفوائد التى انعكست على أسرهن من خلاله بغض النظر عن مدى استمرارية المشروع. ومن أهم هذه الآثار والتي تعبر عن تحقيق الأهداف التى سعى إليها المشروع منذ بدايته هو ما أشارت إليه بعض المستفيدات فى قولهن: «المشروع حيا كرامتي تانى بعد ما بطلت أستلف من الجيران»، «المشروع أفضل من إني أمد إيدى للناس»، وتوضح هذه العبارات ما أدى إليه المشروع من استقلالية المستفيدة، وتقوية مركزها الاجتماعي، وتمكينها اقتصاديا فى ظل ظروف الحياة الصعبة التى تحياها.

وتركزت أهم أوجه الاستفادة بالنسبة لذوات المشروعات الناجحة فى توفير مصدر دخل للأسرة أو زيادة هذا الدخل بالإضافة إلى معاش الزوج على سبيل المثال، وبالتالي تحسن مستوى المعيشة ونوعيتها من ناحية الغذاء فى المقام الأول. ويأتي بعد ذلك حل مشاكل الأسرة المالية من ناحية الاستقلال المادي وتسديد ديون الأسرة، أو عدم الحاجة إلى الاستدانة من الآخرين. هذا بالإضافة للعديد من الآثار الإيجابية الأخرى للمشروع ومساهمته فى حل مشاكل الأسرة أو جزء منها، ومن أهمها: استمرار الأبناء فى التعليم وعدم تسربهم حتى يصبحوا أكثر قدرة على الالتحاق بسوق العمل. ويأتي بعد ذلك المساهمة فى

علاج أحد أفراد الأسرة مثل الزوج المريض بمرض مزمن، أو الزوجة ذاتها، أو أحد الأبناء، بجانب المساهمة فى تكاليف زواج أحد الأبناء، والتي كانت أحيانا هي الدافع الرئيسي لبعض المستفيدات في الحصول على قرض بغض النظر عن تنفيذ المشروع.

وهكذا فإن المشروع قد أسهم فى تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً، وعمل على تحسين وضعها الاجتماعي وعلاقاتها بجيرانها ومعارفها بعد أن بدأت تستقل مادياً دون حاجة إلى مساعدة الآخرين، وبالتالي ارتفع قدرها ومكانتها فى المجتمع.

وفى المقابل، هناك بعض المستفيدات ذوات المشروعات المتعثرة قد أكدن على عدم استفادتهن من المشروع فى حل مشاكلهن أو مشاكل أسرهن، مع تأكيدهن على عدم وجود ضرر عائد عليهن من المشروع. فى حين أشارت أخريات إلى الآثار السلبية للمشروع، ويأتي في مقدمتها زيادة ديون الأسرة نتيجة تعثر المشروع أو فشله مع التزامهن بتسديد أقساطه، وبالتالي زادت مشاكل الأسرة المادية. وقد لجأت بعض المستفيدات إلى الحصول على قروض جديدة لحل مشاكل القرض الأول بعدما اكتسبن الخبرة اللازمة لإدارة مثل هذه المشروعات من خلال التجربة الأولى، ويوضح ذلك أهمية التدريب البسيط للمستفيدات على الجوانب المختلفة لهذه المشروعات لضمان نجاحها. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المتضررات هن من أصحاب مشروعات تربية الدواجن التى تأثرت بأزمة أنفلونزا الطيور، وبالتالي فقدن رؤوس أموالهن فى هذه الأزمة مع التزامهن بسداد أقساطها، ورغم صدور تعليمات بإعفائهن من

الأقساط المتبقية عليهن وتنفيذ مشروعات جديدة لهن، إلا أن هذا لم يتحقق على أرض الواقع، على الأقل لبعضهن.

ثانياً- مردود المشروع على المجتمع المحلى :

تعكس البيانات إسهام المشروع فى حل مشكلة الفقر نسبياً فى القرى التى نُفذ بها، حيث هدف المشروع إلى خفض نسبة الفقراء- خاصة النساء المعيلات- من خلال وضع المرأة على بداية الطريق للاستقلال المادي والتمكين الاقتصادي، وتوفير فرص عمل لهن تدر دخلاً يسهم فى رفع مستوى معيشتهن وتلبية احتياجات أسرهن. ومن المؤكد أن هذه المشروعات ما كانت لتنجح إلا لأنها تلبى احتياجات أساسية للمجتمع المحلى، والتي استطاعت المستفيدات من خلالها توفير احتياجات أهالي هذه المناطق مثل مشروعات البقالة أو بيع الخضروات والفاكهة.

وفى ظل مجتمع تقليدي يضع الكثير من القيود على حركة المرأة المطلقة أوالأرملة وعلى ممارستها لأي نشاط، فإن المشروع قد حقق اختراقاً فى هذا النمط من التفكير للمجتمع الريفي بأن أتاح للمرأة المعيلة الفرصة لمزاولة نشاط اقتصادي حتى ولو لم يكن من داخل منزلها، مثل مشروعات تربية الماشية والأغنام وغيرها من المشروعات التجارية. ومن ثَمَّ فقد تقبل المجتمع هذا الوضع الجديد للمرأة والاعتراف بحقها فى النزول لسوق العمل.

ويتضح مما سبق أن أغلب المشروعات المنفذة فى إطار مشروع المرأة المعيلة فى محافظتي البحيرة وأسيوط قد حققت الهدف الأساسى منها وهو رفع

قدرات ومهارات المرأة المعيلة فى مواجهة أعباء الحياة والدخول لسوق العمل واكتساب القدرة على اجتياز العراقيل التى واجهت مشروعاتهن. وقد توفرت عوامل النجاح للغالبية من هذه المشروعات والتي تمثلت في حسن اختيار الموقع لتنفيذ المشروع، والخبرة السابقة للمستفيدة بنوعية المشروع المختار، وقدرتها على حسن إدارته، هذا بجانب احتياج المجتمع المحلى لهذه النوعية من المشروعات، ومساعدة الجمعية فى تعريف المستفيدات بجوانب المشروع المختلفة وكيفية الاستفادة من القرض، بالرغم من عدم معرفة بعضهن بالجهة الداعمة للمشروع.

ومن المؤشرات الهامة على نجاح هذا المشروع وانعكاس آثاره الإيجابية على المستفيدات والمجتمع المحلى حصول بعض المستفيدات على أكثر من قرض لاستمرار المشروع أو تطويره، أو رغبة بعضهن - ممن فى المرحلة النهائية لتسديد القرض الأول- فى الحصول على قرض آخر إما لتكرار المشروع أو تطويره أو إقامة مشروع جديد. ويعكس ذلك مدى إحساس هؤلاء المستفيدات بالفوائد التي تحققت لهن من خلال هذا المشروع، واكتسابهن مهارات حياتية جديدة وخبرات ساعدت بعضهن فى الحصول على قروض من جهات أخرى لاستكمال المشروع أو تطويره، وهو ما يعنى تحقق هدف من أهم أهداف المشروع والمتمثل فى رفع وعى هؤلاء المستفيدات وقدراتهن ومهاراتهن.

الخاتمـــة

توصلت نتائج الدراسة لتقييم مشروع المرأة المعيلة لمجموعة من المؤشرات التى تؤكد على ملاءمة المشروع فى المناطق المختارة، وتطبيق معايير اختيار الجمعيات الذي انعكس على كفاءة الأداء فى تنفيذ المشروعات ونجاحها، بالإضافة إلى استفادة الحالات المختارة من النساء المعيلات لأسر من هذا المشروع الذي عمل على تمكينها اقتصادياً.

وبصفة عامة يعد هذا المشروع ملائماً من الناحية النظرية والتطبيقية، على مستوى الجمعيات القائمة على تنفيذ المشروع، وعلى مستوى المستفيدات من النساء العائلات لأسر اللاتي يحتجن إلى هذا النمط من المشروعات التى توفر لهن دخلاً يعين على رعاية أسرهن وتلبية احتياجاتهن، ومساعدتهن فى المشاركة الاقتصادية والدخول لسوق العمل.

ونظراً لأن الهدف من هذه الدراسة هو تعظيم الاستفادة من جهود المجلس القومي للمرأة في رفع قدرات المرأة وتنمية مهاراتها من خلال المشاركة فى مشروعات إنتاجية وتجارية ترفع مستوى معيشتها وتعمل فى الوقت نفسه على تنمية مجتمعها المحلى، فإن الدراسة قد خرجت بعدد من التوصيات التى نوجزها فيما يلي:

١- **الاهتمام بإنشاء مراكز التدريب المهني للمرأة:** وتتحدد أهمية هذه المراكز فى ظل ضعف قدرات ومهارات المرأة المعيلة وما يترتب عليه من انحسار المشروعات فى مجالات محددة ويغلق أمامها مجالات أخرى ربما أكثر نفعاً

لها ولمجتمعها، فهناك العديد من الفرص لمشروعات ناجحة ولكنها تحتاج إلى بعض التدريب والتأهيل منذ البداية، والجدير بالذكر أن تطوير مراكز للتدريب المهني للمرأة كانت من أولى المشروعات المقترحة فى إطار مشروع المرأة المعيلة، نظراً لأهمية هذه المراكز فى إكساب المرأة المهارات اللازمة لسوق العمل. ويمكن لهذه المراكز أن تلعب دوراً -أيضاً- فى تأهيل أبناء هذه الأسر وتمكينهم من الدخول فى سوق العمل، مما يخفف عبء الإعالة عن كاهل المرأة المعيلة، أو يتيح فرصاً لأبنائها لتحمل مسئولية الأسرة وحل مشاكلها.

٢- أوضحت الدراسة وجود عدة معايير لاختيار المستفيدات من المشروع (المرأة المعيلة)، ويمكن إضافة بعض الفئات وبالتالي توسيع شريحة المستفيدات من المشروع، وفى مقدمة هؤلاء الزوجة العاطل زوجها أو الرافض للعمل مع إهمال أسرته وعدم الإنفاق عليها، أو الزوجة التى يعمل زوجها بشكل متقطع أو موسمي، وكذلك العانس التى لا عائل لها والتي لا تجد من يعولها ولا تملك أي مصدر دخل للإنفاق على نفسها.

٣- فى التخطيط الرئيسي لمشروع المرأة المعيلة تم التأكيد على أهمية المشروعات الجماعية، وهذا النمط من المشروعات لم يتم تنفيذه فى محافظة البحيرة، بينما تم تنفيذه جزئياً فى محافظة أسيوط من خلال اشتراك سيدتين فى مشروع تربية الأغنام أو الماشية، لعدم كفاية المبلغ المخصص لكل واحدة منهن، ويعتبر هذا النموذج هو الحل الأمثل فى حالة عدم القدرة على زيادة مبلغ القرض. ولكن من الأفضل أن توفر الجمعية الظروف المناسبة لتشكيل

المجموعات التى تشترك سوياً فى أحد المشروعات لضمان نجاح المشروع وعدم تعثره.

٤- ضرورة زيادة مبلغ القرض حتى يتناسب مع أسعار السوق الفعلية وحسب نوع المشروع، وخاصة مشروعات تربية الأغنام والماشية. بجانب إلغاء الفوائد أو خفض قيمتها، مع ترحيلها إلى نهاية فترة السداد على ألا تخصم من رأس مال المشروع، وزيادة فترة السداد لتخفيض قيمة القسط الشهري. بالإضافة إلى إلغاء شرط الضامن (الموظف الحكومي) لصعوبة وصول الكثير من المستفيدات إليه.

٥- يقترح إقامة مشروعات لتربية الأرانب لسهولة تنفيذها وخبرة ومهارات المرأة المعيلة بمثل هذه المشروعات. مع استحداث مشروعات جديدة مثل أجهزة حفظ الألبان والمواد الغذائية، وتجفيف الفواكه، وإنتاج الصلصة وغيرها من المشروعات التى تناسب القرية المصرية، وتحتاج إلى معدات بسيطة مع بعض التدريب فقط.

٦- المساعدة على توفير بعض الخدمات الأساسية للمرأة المعيلة، ومن أهمها التأمين الصحي المجاني لها ولأسرتها، واستخراج بطاقة السلع التموينية للأسرة.

٧- ورغبة فى تفعيل المشروع وتعميمه على أكبر قدر ممكن من القرى المصرية يُقترح أن تسهم فى تنفيذه جمعيات صغيرة جادة ونشطة تنطبق عليها الشروط اللازمة، وذلك تحت إشراف الجمعيات ذات الخبرة والسمعة الجيدة

فى تنفيذ المشروع، بهدف تخفيف العبء عن كاهل الجمعيات الكبرى مع ضمان الاستفادة من خبراتها فى هذا الشأن.

ولعل ما تضمنه هذا التقرير يوضح نجاح مشروع المرأة المعيلة فى تحقيق أهدافه إلى حد كبير، ويتبقى التأكيد على استمرارية الضمانات التى وضعها من أجل توفير المساندة لهذا القطاع من النساء. كما ينبغي البناء على تلك الجهود بتوسيع قاعدة المستفيدات من المشروع لتضم فئات أخرى من المرأة المعيلة، وباستحداث مشروعات جديدة تفتح أمامها المزيد من أبواب سوق العمل. هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لمزيد من الجمعيات الأهلية للمشاركة فى تنفيذ مثل تلك المشروعات. ولعل التحدي الأكبر هو كيفية وضع مثل هذه التجارب الناجحة كجزء لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية التى تتبناها الدولة وبرامج التنمية التى يتم تنفيذها مستقبلاً.

المجلس القومى للمرأة